أو الوهمية الخ، التي تتدخل في تشكيل المركب الحالي لهذه الطبقة، وتقدم للطبقة السائدة إمكانيات الهيمنة.

والحق أن الحركة الوطنية المصرية ــ بكل أمجادها وانجازاتها ــ قد سارت على دروب فيها المواقف الحاسمة الباترة (ثورة ١٩١٩) وفيها الوسطية وانصاف الحلول (سميت معاهدة التحالف مع بريطانيا عام ١٩٣٦ بمعاهدة «الشرف والاستقلال»). بل لعلنا نستطيع القول بمعنى ما: إن الانجازات التي حققتها الحركة الوطنية المصرية تعود **جزئياً** إلى المزج بين تينك الناحيتين. ونلاحظ أن جناح الحزب الوطني الذي بقي ــ بعد محمد فريد ــ يرفع شعار «لا مفاوضة إلا بعد الجلاء» ظل حُزَيْباً يجمع بضعة مثقفين دون جماهير؛ وكذلك، فإذا كنت لا انكر ما احدثته مجموعات الطلبة الفدائيين في منطقة القناة من تأثير، غير أنها لم تتحول إلى حركة جماهيرية بالمقارنة، مثلاً مع مظاهرة المليون مصري التي سارت وراء قيادة الوفد عام ١٩٥١ الغاءً للمعاهدة. وفي تقديري أن الجوانب المساومة التي تضمنتها الحركة الوطنية المصرية باتساعها، لم تكن فحسب تعبيراً عن المميزات المترددة لقيادتها وعن المصالح الهجينة للطبقة، التي كانت لسان حالها البورجوازية القومية المصرية (المحلية وليس العروبية) في ذلك الوقت؛ بل وكانت تعكس أيضاً الفكر المرحلي الذي كانت الجماهير الشعبية قد وصلت إليه ولم تكن بعد قد تخطته: فكر يقبل المساومة، بأقل تقدير؛ وإلا لم تكن تلك الجماهير لتظل وثيقة الارتباط بالوفد في فترات ابعاده عن الحكم كما في فترات توليه الوزارة.

وليس غرض هذا المقال أن يتتبع سير الحركة الوطنية المصرية في ثناياه. ولكن المهم هنا أن تراث الفترة ١٩١٩ ــ ١٩٥٢ شكل الأرضية التي انتصبت عليها الناصرية، بمعنى أنها استمدت منها جذوراً، في الوقت نفسه الذي كانت تعلو عنها وتُدخلها في مرحلة جديدة. ومن نافلة القول ان اعيد هنا سرداً معروفاً لسلسلة المواقف الحاسمة إزاء الاستعمار، فيما بين ١٩٥٢ و١٩٧٠، إذ أنها هي التي لا نملّ تذكُّرها بحسرة الآن كلما توثقت قيود مصر بعجلة الأمبريالية الغربية. ولكن المفيد أيضاً لحديثنا أن اسجل انعطافات مختلفة مثل المفاوضات مع الانكليز والشرط التركي في معاهدة الجلاء، وقانون استثمار المال الأجنبي لعام ١٩٥٤، والتخلي عن شرم الشيخ للقوات الدولية عام ١٩٥٦، والتنحي لصالح زكريا محي الدين في حزيران (يونيو) ١٩٦٧، والموافقة على مبادرة روجرز عام ١٩٦٩، وارخاء العلاقات مع السعودية عام ١٩٧٠ الخ، وغيرها كثير. بطبيعة الحال، فإنني لا اناقش هنا صلاحية هذه المساوات وضرورتها التكتيكية من عدمها، اذ اسلم مقدماً، ومن ناحية المبدأ فقط، بأن السياسة، مثل الحرب، تتضمن المناورات والتراجع والهجوم المباشر والتقدم جنباً إلى جنب. ويحتاج كل موقف من هذه المواقف حواراً تفصيلياً لتقييمه؛ هذا فضلاً عن أن النظرة قد تختلف إلى الموقف نفسه ـ فرضاً ــ إذا تغير السياق العام. ولكني اردت ذكر هذا تسجيلاً للمعطيات التي تساعد على رسم صورة عامة متوازنة بعض الشيء.

وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية بشكل محدد، تمكن الملاحظة أيضاً أن الحال لم يكن صافياً كل الصفاء: فالمعلومات التاريخية المتوافرة تظهر أن تدخل مصر وشرق